

في المنبر لدينا خبرة طويلة في مجال مراقبة الموازنة العامة و تعمل بعض منظمات المجتمع المدني تحت مظلة منتدى مراقبة الموازنة العامة (PBMF) الذي تأسس في عام 2014.. بهدف أن يعمل علي تعزيز دور منظمات المجتمع المدني لرصد الفجوات بين السياسات وتطبيقاتها والاستفادة من نتائج ذلك الرصد لمناصرة حقوق معينة باقتراح السياسة البديلة وتحديد الأولويات للموازنة العامة التي تكفل تلك الحقوق ، وكذلك لتعزيز عملية مساءلة الجهات المسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها في تطبيق هذه الحقوق ."

## منسق عام المنبر

20 يونيو 2020 - الخرطوم - السودان

بعد سقوط نظام البشير وصلت عملية الانتقال في السودان إلى نقطة حرجة ، حيث تتطلع حكومة السودان الانتقالية إلى ضمان نجاح عملية الانتقال التاريخية الجارية حيث لا تزال الظروف الاقتصادية الحالية ، بما في ذلك أحدث التدابير التي اتخذتها الحكومة (في إطار عملية الإصلاح التي تشمل إلغاء الدعومات ، الحماية الاجتماعية وجائحة COVID-19 لا زالت تشكل تحديات وتهديدات .

نحن في منبر مراقبة الموازنة العامة ندعم كل ما جاء في الوثيقة التي تقدم بها مجموعة من منظمات المجتمع المدني للمشاركين في مؤتمر أصدقاء السودان الذي سيعقد في يوم 25 يونيو 2020 ببرلين ، وتهدف بإصدار هذه الوثيقة أن نركز علي بعض الجوانب ذات الصلة باهتمامنا في مراقبة واصلاح الموازنة العامة .

أطلقت الحكومة برنامج وطني ضخم "للتخفيف من الآثار الاجتماعية الناجمة من سياسة رفع الدعم على نطاق واسع (SIMP)" والذي يتعين على كل أسرة أن تتلقى تحويلات نقدية كاطر ليتم اختبارها .

طلبت الحكومة الانتقالية في السودان دعمًا من مجتمع المانحين لتوفير التحويلات النقدية لحوالي 80 بالمائة من السكان حوالي 30 مليون فرد ، بتكلفة سنوية تبلغ 1.9 مليار دولار. من المتوقع أن يتم تقديم تغطية كاملة بنسبة 80 بالمائة في غضون 12 شهرًا (إذا

سمح التمويل). سيتم تنفيذ برنامج SIMP تحت رعاية وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (MoFEP) - بدعم ومشاركة من اللجان الفنية المشتركة بين الوزارات من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، ووزارة التعليم ، إلخ.

نرى أن الطريقة التي اعد بها المشروع مهمشة تمامًا لمشاركة الكيانات غير الحكومية كشركاء حاسمين يكتسبون خبرات غنية في العمل مع السكان في الأوضاع الخطره و الهشة حيث كان من المؤمل أن تركز طريقة وضع أي سياسة او مشروع على المشاركة المجتمعية لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة .

بهذا نؤكد رأينا بأن حشد الموارد المحلية إلي جانب حشد الموارد والدعومات الخارجية أمر حاسم ويستلزم إصلاح نظام الحوكمة للحفاظ على تدفق التمويل المحلي وحسن ادارة التمويل والدعم الاقليمي والدولي؛ يجب النظر إلى التمويل الدولي على أنه تمويل مكمل وليس بديلاً عن التمويل المحلي.

نحن المنظمات والمجموعات المنضوية تحت منبر الموازنة العادلة نرجو ان تشتمل مخرجات مؤتمر أصدقاء السودان علي الآتي :

دعم "عملية الإصلاح" للموازنة العامة ، مع التركيز على الحماية الاجتماعية العملية - بدلاً من الدعم النقدي المباشر- لتمكين السكان الأكثر حرمانًا من الحصول على فرص حقيقية لحياة أفضل واستجابة لتداعيات إنتشار فيروس كورونا المستجد-19 والمساعدات الإنسانية المحتملة ... إلخ ؛

يعتبر دعم منظمات المجتمع المدني المحلية وكيانات المجتمعات ذات الصلة مسألة حاسمة حيث يتعين على منظمات المجتمع المدني:

- **استخدام** أهداف التنمية المستدامة (SDGs) - كإطار شامل ، وتشجيع المزيد من الشفافية حول ادارة الموازنة العامة وإدارة مساعدات السودان وتوجيهها من أجل نتائج التنمية وفق أهداف التنمية المستدامة .

- **ضمان** تدابير الشفافية في مجمل عمليات الموازنة العامة - فوفقًا لـ "مسح الموازنة المفتوحة لعام 2019 - الذي أعد بواسطة الشراكة الدولية للموازنة "، حصل السودان على

درجة شفافية فقط (2 من 100)۔ مما جعل السودان يحتل المرتبة 113 من 117 دولة حول العالم . قد يكون هذا بسبب سياسات النظام السابق بتخصيص موارد ضخمة من الميزانية العامة لقطاعات الأمن ، والتي كانت تُعالج بطريقة سرية . الآن تحتاج مثل هذه الحالة إلى مشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني لضمان مشاركة عامة شاملة تكون حاسمة خلال الفترة الانتقالية ، وذلك لضمان تحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بشفافية أكبر في ادارة المال العام .

- ضمان مشاركة ذات مغزى في المراحل المختلفة للموازنة العامة أي مراقبة ودراسة ممارسات المسؤولين التنفيذيين في الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ، والسلطة التشريعية ، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وإلى أي مدى تستخدم الأجهزة العليا للرقابة المالية مؤشرات تتماشى مع المعايير العالمية للشفافية المالية . في الواقع لازالت الأجهزة العليا الحالية للرقابة في السودان تستخدم أدوات ضعيفة أثناء عملية مراقبتها وتقييمها للموازنة العامة .

- **تشجيع** نوع ما من الحوارات المجتمعية الاجتماعية للتوصل إلى إجماع محلي مشترك على : 1) تقديرات الضرائب والرسوم المحلية ؛ 2) تحديد أولويات مشروع التنمية ؛ 3) توفير الفرص للجمهور للوصول إلى البيانات والمعلومات ، عن طريق نشرها أو وضعها في موقع يمكن الوصول إليه في الوقت المناسب (قنوات إعلامية مختلفة ، ...). يجب معالجة مثل هذه المفاهيم والممارسات الجديدة بطريقة تحقق أهدافها وتغير طريقة التفكير الرسمية من خلال إقناعهم بأن الحكومة ملزمة بنشر المعلومات الكاملة عن الموازنة العامة وفقاً لمعايير التحقق من الشفافية .

- **الدعم** والتعاون مع مبادرات القطاع الخاص للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لخلق بيئة مواتية لتعزيز المنتجات الوطنية وآليات حماية المنتجات الوطنية .

اللجنة التنسيقية لمنتدى مراقبة الموازنة العام

الخرطوم – 23 يونيو 2020